SINAI Journal of Applied Sciences 13 (3) 2024 427-438

Available online at www.sinjas.journals.ekb.eg

SCREENED BY SINAI Journal of Applied Sciences

Print ISSN 2314-6079
Online ISSN 2682-3527

SWOT ANALYSIS OF THE ENVIRONMENTAL AND ECONOMIC ASPECTS OF AGRICULTURAL COMMODITIES BETWEEN EGYPT AND COMESA COUNTRIES

Esraa M.Kh. El-Shereif*; Soad A. Ibrahim and M.A. ElSayed

Dept. Agric. Econ. and Rural Develop., Fac. Environ. Agric. Sci., Arish Univ., Egypt.

ARTICLE INFO

Article history:
Received: 06/04/2024
Revised: 23/04/2024
Accepted: 22/05/2024

Keywords:
SWOT analysis,
COMESA,
agricultural commodities,
Egypt.

ABSTRACT

The research aims to measure the SWOT analysis of the environmental and economic aspects of agricultural commodities between Egypt and the countries of the Common Market for Eastern and Southern Africa, to identify the most important strengths, weaknesses, opportunities and threats that appear in this bloc. The research problem is to study the environmental economic impact of the Common Market for Eastern and Southern African countries on commodities. The results showed that the total weights for the internal environment strategy amounted to about (3.13), while it amounted to about (2.85) for the external environment strategy. This means that the performance of those responsible for the file of foreign trade of Egyptian agricultural commodities with the COMESA bloc countries is average and that the agricultural economic policy makers have Sufficient awareness of strengths and weaknesses and the ability to absorb and respond to changes that may occur in the external environment, whether that change is an opportunity to be used well or a threat to be avoided, which gives a strong indication that there is a great opportunity to develop Egyptian foreign trade in agricultural commodities with the COMESA bloc countries. While working to develop the material and human resources, laws and regulations to regulate foreign trade in agricultural commodities between Egypt and the COMESA bloc countries.

المقدمة والمشكلة البحثية

تحرص الدول على الاندماج في كيانات اقتصادية كبيرة كمحصلة للمكاسب العديدة التي تحصل عليها نتيجة لوفورات الحجم (السعة) والتخصص الإنتاجي الذى يستند على المزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة من دول التكتل وهو ما يعمل على ارتفاع القدرة التنافسية لمنتجات هذه الدول الزراعية منها أو الصناعية ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي بها وتوفير المزيد من فرص العمل وتقليص معدلات البطالة، هذا بالإضافة إلى المزايا التي تجنيها من وراء تحسين شروط التبادل التجاري وتيسير انتقال السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال والمعرفة الفنية **(أدم، 2009؛ الطيب، 2011)**.

وفضلاً عن أن التكتل الاقتصادي يعد إطاراً عاماً يمكن من خلاله التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء به في المراحل النهائية منه وذلك في مواجهة التحديات الخارجية التي تواجه ذلك التكتل مما يوفر له القدرة التفاوضية التي يستند إليها لانتزاع الحقوق والمزايا التي تنعكس بشكل إيجابي على الموقف الاقتصادي لأعضائه خاصة خلال المفاوضات الاقتصادية والتجارية متعددة الأطراف والتي تشارك فيها التكتلات الضخمة والقوى الاقتصادية الكبرى حيث يصعب فيها حصول الدول التي تتفاوض منفردة على مزايا تمكنها من الصمود أمام الكيانات الكبيرة وتُعد الاتفاقيات التجارية أحد أهم أهداف التكتلات الاقتصادية، بل قد تكون الهدف الوحيد من وراء قيام أي تكتل، ففتح الأسواق أمام الصادرات الزراعية وزيادة قدرات المنتجات الوطنية النسبية والتنافسية في بلد ما هدف كل الدول على اختلاف نظمها وتوجيهاتها الفكرية ذلك إن التصدير هو قاطرة التنمية الاقتصادية باعتباره من أهم مصادر تمويلها والدول وهى تقيم اتفاقيات تجارية فإن هدفها الأسمى فتح الأسواق وزيادة نفاذية منتجاتها **(ملاوي ولحيمر، 2014؛ لحيمر وعلاوي، 2016؛ ابراهيم، 2019)**.

* **Corresponding author: E-mail address:** esraalshrf@gmail.com
https://doi.org/10.21608/sinjas.2024.295820.1273
2024 SINAI Journal of Applied Sciences. Published by Fac. Environ. Agric. Sci., Arish Univ. All rights reserved.

مشكلة البحث

يعاني الميزان التجاري المصري من عجز مستمر فيما يخص بعض السلع الزراعية، ومن هنا تتمثل المشكلة البحثية في دراسة الأثر الاقتصادي البيئي للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا على السلع الزراعية المصرية بمعني أن تلك الدراسة سوف تهتم بالتطور الحادث في مجال التنمية الاقتصادية البيئية الذي يحدث في القطاع الزراعي المصري نتيجة اندماج مصر في بعض التكتلات الاقتصادية، وذلك من خلال دراسة القيود البيئية في تلك الاتفاقيات على قطاع الزراعة المصري.

هدف البحث

يهدف البحث إلى قياس التحليل الرباعي للجوانب البيئية والاقتصادية للسلع الزراعة بين مصر ودول السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا، للتعرف على أهم نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تظهر في هذا التكتل وامكانية وضع مجموعة من التوصيات والتي يمكن أن تفيد واضعي السياسة الاقتصادية المصرية في هذا المجال.

المنهج البحثي

ولتحقيق هدف الدراسة فسوف يتم إتباع منهج تحليل (سووت) ولحليل البيئية لتحديد نقاط القوي والضعف والفرص والتحديات التي تواجه التجارة الخارجية وكانت عينة الدراسة 88 مفردة بنظام الطبقية العمدية.

النتائج والمناقشة

يعد التحليل البيئي من أهم مراحل عملية التخطيط ومن ثم اتخاذ القرار وذلك لما تتعرض له البيئة سواء الداخلية أو الخارجية من تغيرات بيئية واقتصادية واجتماعية وسياسة تؤثر على السياسات المصرية المتعلقة بالتجارة الخارجية مع العالم الخارجي وخاصة مع دول الكوميسا ولما كان تنمية التجارة الخارجية بين مصر وأي من دول العالم الخارجي تنمو وتزداد بناء على قرارات صناع القرار الاقتصادي المصري والقطاعات الاقتصادية المصرية كما يمكن أن تنمو بناء على الاوضاع بباقي القطاعات المرتبطة بذلك القطاع سواء كانت تلك القطاعات مرتبطة بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة مع قطاع التجارة المصري **(ابو قنديل، 2020)**، لذا فمن الضروري أن يتم استعراض التحليل الرباعي البيئي.

يستخدم التحليل الرباعي البيئي لتقييم السياسات التي تتخذها المؤسسات أو المشروعات كما يستخدم في تقييم البرامج أو القرارات التي يتخذها صناع القرار في مؤسسه ما أو في دولة ما بهدف التوصل إلى حلول لبعض المشكلات التي تواجهه صانعي القرار حيث يرسم التحليل الرباعي البيئي رؤية واضحه لصانع القرار بهدف تطوير الاداء وتحقيق أهداف أكثر فاعلية ويتم صياغة تلك الرؤية أو تلك الاستراتيجية بناء على تعظيم كل من نقاط القوة والفرص والحد من نقاط الضعف والتهديدات، ولا يقتصر الهدف من التحليل الرباعي البيئي على القاء الضوء على نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات وإنما يمتد الهدف من استخدام التحليل الرباعي البيئي إلى توفير بدائل استراتيجية بناء على نتائج التحليل الرباعي البيئي وذلك لتقريب صانع القرار من تحقيق الأهداف المرجوة، ويتم صياغة الاستراتيجيات البديلة (TOWS) من خلال عمل توليفة بين كل من نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات **(غنمي، 2022)**.

عينة الدراسة

تم تكوين عينة الدراسة من الخبراء الاقتصاديين المعنيين بالتجارة الخارجية المصرية حيث بلغ حجم العينة 88 خبير اقتصادي موزعين كالتالي ("1" وزير التجارة والصناعة السابق – "5" من العاملين بوزارة التجارة والصناعة – "5" من اساتذة مركز بحوث الصحراء "قسم الاقتصاد" التابع لوزارة الزراعة – "1" خبير من مصلحة الجمارك المصرية "مفتش عام" – "1" خبير "نائب محافظ قناة السويس" – "10" من اعضاء هيئة التدريس المتخصصون بالشأن الاقتصادي بالجامعات المصرية سواء الحكومية منها أو الجامعات الخاصة – "13" من العاملين بمجال الاستيراد والتصدير بشركات التصدير المختلفة – "32" من الباحثين في مجال التجارة الخارجية بكليات التجارة بالجامعات المصرية المختلفة – "18" من الباحثين في مجال التجارة الخارجية بجامعة العريش – "1" مهندس زراعي).

تم الاستعانة ب "2" من الاساتذة ممن لهم علاقة بمجال البحث في مراجعة الاستبيان قبل توزيعه على المبحوثين، ثم فيما بعد عرضت القائمة النهائية لأهم الفرص والتهديدات ونقاط القوة والضعف على عشرة خبراء لهم علاقة بالتجارة الخارجية بين مصر وتجمع الكوميسا.

بعد جمع اراء المبحوثين تم تحديد القائمة النهائية لمصفوفة التحليل الرباعي البيئي بتحديد (10) نقاط للقوة والضعف وهي تمثل البيئة الداخلية و(10) نقاط للفرص والتهديدات وهي تمثل البيئة الخارجية وتعد تلك النقاط هي أكثر النقاط التي حصلت على أوزان من المبحوثين ثم بعد ذلك تم عرض تلك المصفوفة النهائية على عشرة من الخبراء ممن لهم علاقة بمجال التجارة الخارجية وطلب منهم اعطاء كل نقطة من نقاط مصفوفة التحليل الرباعي البيئي درجة تمثل أهمية النقطة ومدي كفاءة المؤسسات المعنية بالتجارة الخارجية المصرية مع دول تكتل الكوميسا بتلك النقطة وتحدد هذه الدرجة بناء على مقياس من خمس درجات حيث تمثل النقطة (5) استجابة

جدول 1. توزيع المبحوثين والخبراء المشاركين في التحليل البيئي

م	الفئة	العدد
	وزير التجارة والصناعة "سابقا"	1
البيئة الداخلية	خبراء من العاملين بوزارة التجارة والصناعة	5
	مفتش عام بمصلحة الجمارك المصرية	1
	اساتذة مركز بحوث الصحراء "قسم الاقتصاد" التابع لوزارة الزراعة	5
	خبير بقناة السويس.	1
	اعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية.	10
البيئة الخارجية	العاملين بمجال الاستيراد والتصدير بشركات التصدير المختلفة.	13
	الباحثين في مجال التجارة الخارجية بكليات التجارة بالجامعات.	32
	الباحثين في مجال التجارة الخارجية بجامعة العريش.	18
	مهندس زراعي	1
الإجمالي		88
الخبراء	**اساتذة الاقتصاد بجامعة الزقازيق**	2

المصدر: جمعت وحسبت من الدراسة الميدانية للتجارة الخارجية المصرية مع دول تجمع الكوميسا.

نتائج التحليل الرباعي البيئي

بعد عرض الاستبيان على المبحوثين والبالغ عددهم 88 مبحوث اظهرت النتائج ما يلي:

م	العبارة	الترتيب	ملاحظات
أولاً: نقاط القوة			
(1)	التدريب الدائم والمستمر لرفع كفاءة الكوادر الفنية للعمالة المصرية بقطاع الزراعة المصري		
(2)	اقتناع القيادة السياسية للدولة بأهمية دعم جهود التنمية الاقتصادية المستدامة.		
(3)	وجود كوادر بحثية مدربة بأعداد كبيرة في مجال تحسين جودة المنتج الزراعي المصري.		
(4)	وجود المؤسسات والمراكز البحثية التي يمكن من خلالها اجراء البحوث الخاصة بتطوير المنتجات الزراعية وتسجيل ما تم الوصول اليه.		
(5)	اهتمام الدولة بالتوسع في قطاع التصدير للمنتجات الزراعية لدول الكوميسا .		
(6)	الاستخدام الامن والكفء للمواد الخام المتاحة والمستخدمة في قطاع الزراعة المصري.		
(7)	استخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج الزراعي المعد للتصدير لدول الكوميسا.		
(8)	وجود قطاع خاص وطني وواعي ومدعم لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة.		
(10)	العدد الكبير من العمال والحرفيين ذوي الخبرات الممتدة في مجال الزراعة المصري.		
(11)	توفير خطط انتاجية زراعية بديلة يمكن استخدامها عند الضرورة.		
(12)	الكثافة السكانية الكبيرة داخل الدولة المصرية ودورها في خفض تكاليف الإنتاج الزراعي أو استغلالها في عمليات الإنتاج الزراعي داخل هذه الدول.		
(13)	الموقع الجغرافي المتميز للدولة المصرية.		
(14)	مدي توفر وسائل التواصل الالكتروني بين المصدرين والمستوردين.		
(15)	مدي تحسن القيود الخاصة بالصحة النباتية على الصادرات والواردات.		
(16)	إمكانية تسجيل الواردات والصادرات في الجهات الرسمية.		
(17)	مدي معرفة المصدرين والموردين باجراءات التسجيل للصادرات والواردات الزراعية.		
(18)	مدي توفر ثلاجات واماكن لتعبئة وحفظ وتطهير وتعقيم الصادرات وبصفة خاصة الزراعية ومدي المام تلك الاماكن بتلك الاجراءات.		
(19)	وجود العديد من المؤسسات والهيئات الحكومية وغير الحكومية المهتمة بالعمل في مجالات تنمية الصادرات والواردات الزراعية.		
(20)	تشجيع الاستفادة من البحوث والدراسات العليا للجامعات والمراكز البحثية والمتعلقة بالعلوم الاقتصادية تخصص الزراعة.		

ثانياً: نقاط الضعف:

(1) عدم وجود الوعي الكافي لدي العمالة المصرية بأهمية تطوير قطاع الزراعة المصري.
(2) استخدام اساليب انتاجية غير متقدمة في انتاج المنتجات الزراعية المعدة للتصدير لدول الكوميسا.
(3) محدودية الميزانية المعدة لعمليات الإنتاج المخصصة لتصدير السلع الزراعية لدول الكوميسا.
(4) عدم كفاية وكفاءة الموارد المادية المتاحة لمواجهة اية تطورات محتملة في الدول المستوردة للمنتجات الزراعية المصرية.
(5) عدم كفاءة الموارد البشرية التي تعمل بقطاع الزراعة المصري.
(6) الاستعانة بالعمالة الزراعية المؤقتة غير المدربة في اوقات معينة مما يؤثر على العملية الإنتاجية وجودة المنتج المعد للتصدير.
(7) تأخر الجهات المانحة في تقديم الدعم في الوقت المناسب لقطاع الزراعة المصري.
(8) نظم التعليم الجامعي والتعلم (التدريب) بعد الجامعي لا تواكب مستهدفات التطوير التقني وأساليب تطوير قطاع الزراعة المصري.
(9) ضعف تطبيق نتائج البحوث العلمية وغياب الأجهزة الارشادية المتخصصة.
(10) غياب التنسيق الكامل بين الوزارات والهيئات فيما يخص الإنتاج الزراعي.
(11) قصور وضعف النشاط التسويقي للهيئات المصرية المسئولة عن قطاع الزراعة المصري.
(12) القصور في التشريعات القانونية التي تشجع على نمو التجارة الزراعية المصرية مع دول الكوميسا.
(13) ضعف وسائل الدعاية عن المنتجات الزراعية المصرية داخل دول الكوميسا.
(14) عدم كفاية وكفاءة مراكز تدريب المهتمين بتنمية وتطوير الصادرات الزراعية المصرية إلى دول الكوميسا.

ثالثاً: الفرص:

(1) تنمية التعاون بين الوزارات الخاصة بالزراعة بين كلاً من مصر ودول الكوميسا.
(2) الاستفادة بخبرات الدول الاجنبية في مجال تحسين جودة المنتجات الزراعية المعدة للتصدير.
(3) تشجيع منظومة تدريب العاملين في مجال الزراعة المصرية عن طريق بروتكولات التعاون المصرية مع دول الكوميسا.
(4) استيراد التقنيات الحديثة القادرة على احداث ثورة في مجال الزراعة المصرية.
(5) اتجاه الدولة لتفعيل دور البحث العلمي من خلال توفير تطبيق نتائج الابحاث والدراسات والخبرات الاجنبية.
(6) الاستفادة من فرص زيادة مساحة الاراضي المزروعة داخل دول الكوميسا.
(7) تغير حاجات ورغبات المستهلكين بدول الكوميسا بما يتناسب مع المنتجات المصرية المصدرة اليهم.
(8) التنوع المناخي في كلا من الدولة المصرية ودول الكوميسا مما يتيح تنوع السلع والخدمات المصدرة والمستوردة من و إلى دول الكوميسا.
(9) استثمار الثروات المهدرة لبعض دول الكوميسا عن طريق المشاركة في المشاريع التنموية لهذه الدول.
(10) التعاون والمشاركة مع دول الكوميسا لفتح أسواق غير تقليدية مع دول الاتحاد الاوروبي والأسواق العربية والاسيوية.
(11) اغتنام الموقع المميز لمصر واستغلالها كسوق وسيط بين سوق الدول الاعضاء في الكوميسا والأسواق الأوروبية والاسيوية.
(12) استغلال القوي الناعمة من فنانين وكتاب ومشاهير للترويج عن المنتجات الزراعية المصرية.

رابعاً: التهديدات

(1) الانفتاح من جانب دول الكوميسا على الأسواق الخارجية المنافسة للسوق المصرية.
(2) زيادة حدة المنافسة بين المنتج المصري ومنتجات الأسواق الخارجية الاخرى.
(3) عدم توفر الوعى الكافي لدي صغار المنتجين المصريين بقوة المنافسة بين المنتج الزراعي المصري والمنتج الخارجي داخل أسواق دول الكوميسا.
(4) عدم الاستقرار الأمني في بعض دول الكوميسا.
(5) عدم مرونة لوائح وقوانين التبادل التجاري لبعض الدول.
(6) الاضطرابات السياسية لبعض دول الكوميسا وتأثيرها على عمليات التبادل التجاري.
(7) قيام بعض الدول والقوى السياسية من خارج دول الكوميسا بتقديم امتيازات لجذب السوق الإفريقية على حساب المنتج الزراعي المصري.
(8) حدوث فجوة بين منتجات السوق المصرية ومتطلبات أسواق الكوميسا.
(9) تشابه هيكل الإنتاج في معظم دول الكوميسا.
(10) تمدد النشاط الاقتصادي للشركات متعددة الجنسيات بدول الكوميسا.
(11) انخفاض مستويات الدخول في دول الكوميسا ومن ثم ضعف القوي الشرائية.
(12) ضعف الاطار المؤسسي الذي يقوم بإدارة الاتفاقيات والمعاهدات بين مصر ودول الكوميسا.

قوية وتمثل النقطة (1) استجابة ضعيفة، وتم اعطاء كلاً نقطة من نقاط مصفوفة التحليل الرباعي البيئي وزن تمثل أهمية النقطة ويتراوح هذا الوزن بين (0) غير مهم و (1) مهم جدا.

ثم يتم حساب الأوزان المرجحة لكل نقطة عن طريق حساب حاصل ضرب درجة كل نقطة في الوزن الخاص بها ومن ثم يتم الوصول إلى الاستراتيجية المثلي للبيئة الخارجية والبيئة الداخلية والاستراتيجيات البديلة ايضا وذلك كما يلي :

لتحليل المعامل الاستراتيجي للبيئة الداخلية تبين أن أهم نقاط القوة هي (اقتناع القيادة السياسية للدولة بأهمية دعم جهود التنمية الاقتصادية المستدامة، اهتمام الدولة بالتوسع في قطاع التصدير للمنتجات الزراعية لدول الكوميسا، الموقع الجغرافي المتميز للدولة المصرية، وجود المؤسسات والمراكز البحثية التي يمكن من خلالها اجراء البحوث الخاصة بتطوير المنتجات الزراعية وتسجيل ما تم الوصول اليه. التدريب الدائم والمستمر لرفع كفاءة الكوادر الفنية للعمالة المصرية بقطاع الزراعة المصري).

تمثلت أهم نقاط الضعف في (استخدام أساليب انتاجية غير متقدمة في انتاج المنتجات الزراعية المعدة للتصدير لدول الكوميسا، الاستعانة بالعمالة الزراعية المؤقتة غير المدربة في أوقات معينة مما يؤثر على العملية الإنتاجية وجودة المنتج المعد للتصدير، نظم التعليم الجامعي والتعلم (التدريب) بعد الجامعي لا تواكب مستهدفات التطوير التقني وأساليب تطوير قطاع الزراعة المصري، تأخر الجهات المانحة في تقديم الدعم في الوقت المناسب لقطاع الزراعة المصري، ضعف وسائل الدعاية عن المنتجات الزراعية المصرية داخل دول الكوميسا).

لتحليل المعامل الاستراتيجي للبيئة الخارجية للتجارة الخارجية للسلع الزراعية المصرية مع دول تكتل الكوميسا تبين أن أهم الفرص أمام تحسين وتطوير التجارة الخارجية للسلع الزراعية بين مصر ودول التكتل موضع الدراسة تتمثل في (تشجيع منظومة تدريب العاملين في مجال الزراعة المصرية عن طريق بروتكولات التعاون المصرية مع دول الكوميسا، الاستفادة بخبرات الدول الاجنبية في مجال تحسين جودة المنتجات الزراعية المعدة للتصدير، اتجاه الدولة لتفعيل دور البحث العلمي من خلال توفير تطبيق نتائج الابحاث والدراسات والخبرات الاجنبية، الاستفادة من فرص زيادة مساحة الاراضي المزروعة داخل دول الكوميسا، اغتنام الموقع المميز لمصر واستغلالها كسوق وسيط بين سوق الدول الاعضاء في الكوميسا والأسواق الأوروبية والاسيوية).

مثلت التهديدات التي تقف عائقاً أمام تجارة السلع الزراعية بين مصر ودول تكتل الكوميسا في (عدم الاستقرار الأمني في بعض دول الكوميسا، زيادة حدة المنافسة بين المنتج المصري ومنتجات الأسواق الخارجية الاخرى، الاضطرابات السياسية لبعض دول الكوميسا وتأثيرها على عمليات التبادل التجاري، ضعف الاطار المؤسسي الذي يقوم بإدارة الاتفاقيات والمعاهدات بين مصر ودول الكوميسا حدوث فجوة بين منتجات السوق المصرية ومتطلبات أسواق الكوميسا.)

يوضح جدول 2 (تحليل المعاملات الاستراتيجية الداخلية لبيئة التجارة الخارجية المصرية الزراعية مع دول تكتل الكوميسا) ومن خلال الجدول قد تم جمع الأوزان المرجحة لكل متغير من المتغيرات فاذا كان قيمة الوزن المرجح أقل من 2 فهذا يعني أن المسؤولين ليس لديهم وعي كافي بنقاط القوي والضعف أما اذا وصل أو اقترب قيمة الوزن المرجح إلى 3 فهذا يعني أن أداء المسؤولين عن ملف التجارة الخارجية متوسط وان لديهم وعي كافي بنقاط القوي والضعف وبالتالي تزداد فرص التطوير في هذا المجال أما أذا وصل قيمة الأوزان المرجحة إلى 5 فهذا يدل على أن المسئولين على قدر كاف من الوعي بنقاط القوي والضعف).

اذا بلغت قيمة الوزن المرجح اقل من 2.5 فهذا يعني أن المسؤولين عن ملف التجارة الخارجية الزراعية ليس لديهم القدرة على استيعاب متغيرات البيئة الخارجية من فرص وتهديدات اما اذا تراوحت قيمة الوزن المرجح بين(3.5:2.5) فهذا يعني أن استجابة او استيعاب المسئولين عن ملف التجارة الخارجية المصرية الزراعية الي دول الكوميسا للفرص والتهديدات التي تواجهه ذلك الملف متوسطة وبالتالي تزاد فرص التطوير في هذا المجال اما اذا تراوح قيمة الوزن المرجح بين 4 إلى 5 فهذا يدل على أن قدرة المؤسسة للاستجابة واستيعاب التغيير في العوامل الخارجية قوي.

بلغ مجموع الأوزان المرجحة لاستراتيجية البيئة الداخلية حوالي (3.13) بينما بلغت حوالي (2.85) لاستراتيجية البيئة الخارجية وهذا يعني أن اداء المسئولين عن ملف التجارة الخارجية المصرية الزراعية مع دول الكوميسا متوسط وان صانعي السياسات الاقتصادية لديهم الوعي الكافي بنقاط القوة والضعف ولديهم القدرة على استيعاب والاستجابة للمتغيرات التي قد تطرأ على البيئة الخارجية سواء كانت ذلك التغير هو فرصة فيحسن استخدامه أو تهديد فيتم تجنبه مما يعطي مؤشر قوي على أن هناك فرصة كبيرة لتطوير التجارة الخارجية المصرية للسلع الزراعية مع دول تكتل الكويسا وذلك من خلال العمل على تطوير الموارد المادية والبشرية والقوانين واللوائح الخاصة بتنظيم التجارة الخارجية بين مصر ودول تكتل الكوميسا.

جدول 2. تحليل المعاملات الاستراتيجية الداخلية لبيئة التجارة الخارجية المصرية مع دول تكتل الكوميسا

	العوامل الداخلية	الوزن (1-0)	الدرجة (5-1)	الوزن المرجح	الأولويات
نقاط القوة	اقتناع القيادة السياسية للدولة بأهمية دعم جهود التنمية الاقتصادية المستدامة.	0.16	5	0.8	1
	اهتمام الدولة بالتوسع في قطاع التصدير للمنتجات الزراعية لدول الكوميسا .	0.12	5	0.6	2
	الموقع الجغرافي المتميز للدولة المصرية.	0.11	4	0.44	3
	وجود المؤسسات والمراكز البحثية التي يمكن من خلالها اجراء البحوث الخاصة بتطوير المنتجات الزراعية وتسجيل ما تم الوصول اليه.	0.07	3	0.21	4
	التدريب الدائم والمستمر لرفع كفاءة الكوادر الفنية للعمالة المصرية بقطاع الزراعة المصري.	0.04	3	0.12	5
نقاط الضعف	استخدام اساليب انتاجية غير متقدمة في انتاج المنتجات الزراعية المعدة للتصدير لدول الكوميسا.	0.13	2	0.26	2
	الاستعانة بالعمالة الزراعية المؤقتة غير المدربة في اوقات معينة مما يؤثر على العملية الإنتاجية وجودة المنتج المعد للتصدير.	0.04	1	0.04	5
	تأخر الجهات المانحة في تقديم الدعم في الوقت المناسب لقطاع الزراعة المصري.	0.13	2	0.26	2
	نظم التعليم الجامعي والتعلم (التدريب) بعد الجامعي لا تواكب مستهدفات التطوير التقني وأساليب تطوير قطاع الزراعة المصري.	0.08	2	0.16	4
	ضعف وسائل الدعاية عن المنتجات الزراعية المصرية داخل دول الكوميسا.	0.12	2	0.24	1
	الإجمالي	1		3.13	

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الدراسة الميدانية للتجارة الخارجية المصرية.

تنمية استراتيجيات بديلة(TOWS) باستخدام مصفوفة التحليل الرباعي لتطوير التجارة الخارجية للسلع الزراعية بين مصر ودول تكتل الكوميسا

يمكن إنشاء استراتيجيات مصفوفة التحليل الرباعي البيئي كما هو بالجدولين 3 و4 حيث تتكون المصفوفة من 4 استراتيجيات وهما كالتالي :

أ. استراتيجية القوة والفرص : وهي تهدف إلى زيادة الفرص ونقاط القوة للتجارة الخارجية للسلع الزراعية بين مصر ودول تكتل الكوميسا.

ب. استراتيجية القوة والتهديدات : وهي تهدف إلى زيادة الفرص والتقليص من التهديدات التي تواجه للتجارة الخارجية للسلع الزراعية بين مصر ودول تكتل الكوميسا.

ج. استراتيجية الضعف والفرص : وهي تهدف إلى العمل على تقليص نقاط الضعف وزيادة الفرص.

د. استراتيجية الضعف والتهديدات : وهي تهدف إلى العمل على تقليص كلاً من نقاط الضعف والتهديدات الخارجية التي تواجه للتجارة الخارجية للسلع الزراعية بين مصر ودول تكتل الكوميسا.

ه. لقد توصلت الدراسة إلى عدد من الاستراتيجيات يمكن من خلالها تعظيم الفرص وزيادة نقاط القوة والتقليل من نقاط الضعف والتهديدات التي تواجه التجارة الخارجية للسلع الزراعية بين مصر ودول تكتل الكوميسا، ومن أهم تلك الاستراتيجيات:

أ. إقامة المشروعات والدورات التدريبية وورش العمل المشتركة مع دول تكتل الكوميسا تعمل على رفع كفاءة الكوادر الفنية للعمالة المصرية الزراعية وتوطيد العلاقات مع هذه الدول.

ب. الاستفادة من قناة السويس والموقع المتميز لمصر بإقامة مشاريع وخدمات الدعم اللوجيستي للسفن ورفع كفاءة الموانئ البحرية والجوية والبرية لتسهيل مرور الصادرات من دول تكتل الكوميسا لأوروبا والعكس.

ج. استيراد تكنولوجيا وخبرات الدول الأجنبية في مجال تحسين جودة المنتجات الزراعية المعدة للتصدير واجراء البحوث لتطويرها بما يتوافق مع الامكانات ومتطلبات مصر ودول تكتل الكوميسا.

د. دور أبحاث مراكز البحوث وخاصة الزراعية في توسيع المساحات المنزرعة بدول الكوميسا والحصول على اقصى كفاءة انتاجية تتناسب مع متطلبات مصر ودول التكتل.

جدول 3. تحليل المعاملات الاستراتيجية الخارجية لبيئة التجارة الخارجية المصرية للسلع الزراعية مع دول تكتل الكوميسا

	العوامل الخارجية	الوزن	الدرجة	الوزن المرجح	الأولويات
الفرص	تشجيع منظومة تدريب العاملين في مجال الزراعة المصرية عن طريق بروتكولات التعاون المصرية مع دول الكوميسا	0.07	5	0.36	1
	الاستفادة بخبرات الدول الاجنبية في مجال تحسين جودة المنتجات الزراعية المعدة للتصدير	0.10	5	0.48	2
	اتجاه الدولة لتفعيل دور البحث العلمي من خلال توفير تطبيق نتائج الابحاث والدراسات والخبرات الأجنبية	0.07	4	0.28	3
	الاستفادة من فرص زيادة مساحة الاراضي المزروعة داخل دول الكوميسا	0.09	3	0.28	4
	اغتنام الموقع المميز لمصر واستغلالها كسوق وسيط بين سوق الدول الاعضاء في الكوميسا والأسواق الأوروبية والاسيوية	0.17	3	0.50	5
التهديدات	عدم الاستقرار الأمني في بعض دول الكوميسا	0.17	2	0.34	2
	زيادة حدة المنافسة بين المنتج المصري ومنتجات الأسواق الخارجية الاخرى.	0.04	1	0.04	5
	الاضطرابات السياسية لبعض دول الكوميسا وتأثيرها على عمليات التبادل التجاري.	0.11	2	0.22	2
	ضعف الاطار المؤسسي الذي يقوم بإدارة الاتفاقيات والمعاهدات بين مصر ودول الكوميسا.	0.06	2	0.13	4
	حدوث فجوة بين منتجات السوق المصرية ومتطلبات أسواق الكوميسا.	0.11	2	0.21	1
	الإجمالي	1.00		2.85	

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الدراسة الميدانية للتجارة الخارجية المصرية للسلع الزراعية.

جدول 4. مصفوفة التحليل الرباعي للاستراتيجيات البديلة (TOWS) لتطوير التجارة الخارجية للسلع الزراعية بين مصر ودول تكتل الكوميسا

البيئة الداخلية	نقاط القوة(S)	نقاط الضعف (W)
	S1: اقتناع القيادة السياسية للدولة بأهمية دعم جهود التنمية الاقتصادية المستدامة.	**W1** : استخدام اساليب انتاجية غير متقدمة في انتاج المنتجات الزراعية المعدة للتصدير لدول الكوميسا.
	S2: اهتمام الدولة بالتوسع في قطاع التصدير للمنتجات الزراعية لدول الكوميسا .	**W2** : الاستعانة بالعمالة الزراعية المؤقتة غير المدربة في اوقات معينة مما يؤثر على العملية الإنتاجية وجودة المنتج المعد للتصدير.
	S3: الموقع الجغرافي المتميز للدولة المصرية.	**W3** : تأخر الجهات المانحة في تقديم الدعم في الوقت المناسب لقطاع الزراعة المصري.
	S4: وجود المؤسسات والمراكز البحثية التي يمكن من خلالها اجراء البحوث الخاصة بتطوير المنتجات الزراعية وتسجيل ما تم الوصول اليه.	**W4** : نظم التعليم الجامعي والتعلم (التدريب) بعد الجامعي لا تواكب مستهدفات التطوير التقني وأساليب تطوير قطاع الزراعة المصري.
	S5: التدريب الدائم والمستمر لرفع كفاءة الكوادر الفنية للعمالة المصرية بقطاع الزراعة المصري.	**W5** : ضعف وسائل الدعاية عن المنتجات الزراعية المصرية داخل دول الكوميسا.
البيئة الخارجية	**قوة / فرص (SO)**	**ضعف / فرص (WO)**
الفرص (O)	S1+O1 -1	W1+O1 **-1**
O1 : تشجيع منظومة تدريب العاملين في مجال الزراعة المصرية عن طريق بروتكولات التعاون المصرية مع دول الكوميسا.	إقامة المشروعات والدورات التدريبية وورش العمل المشتركة مع دول الكوميسا كي تعمل على رفع كفاءة الكوادر الفنية للعمالة المصرية وتوطيد العلاقات مع هذه الدول	استغلال منظومة تدريب العاملين عن طريق بروتوكولات التعاون مع الدول الصديقة لزيادة الوعي الكافي بأهمية تطوير قطاعي الزراعة والتجارة المصري
O2: الاستفادة بخبرات الدول الاجنبية في مجال تحسين جودة المنتجات الزراعية المعدة للتصدير	S3+ O5 -2	W2+O4+O5-2
O3 : اتجاه الدولة لتفعيل دور	الاستفادة من قناة السويس والموقع المتميز لمصر بإقامة مشاريع وخدمات الدعم اللوجيستي للسفن ورفع كفاءة الموانئ	تطوير وتعديل اوجه القصور في التشريعات القانونية بما يتلاءم ويتناسب للاستفادة من الموقع المميز لمصر والمساحات المنزرعة داخل دول تكتل الكوميسا وزيادة نمو التجارة

البحث العلمي من خلال توفير تطبيق نتائج الابحاث والدراسات والخبرات الاجنبية O4 : الاستفادة من فرص زيادة مساحة الاراضي المزروعة داخل دول الكوميسا O5 : اغتنام الموقع المميز لمصر واستغلالها كسوق وسيط بين سوق الدول الاعضاء في الكوميسا والأسواق الأوروبية والاسيوية	البحرية والجوية والبرية لتسهيل مرور الصادرات من دول الكوميسا لأوروبا والعكس S4+O2+O3 -3 استيراد تكنولوجيا وخبرات الدول الاجنبية في مجال تحسين جودة المنتجات المصرية الزراعية المعدة للتصدير واجراء البحوث لتطويرها بما يتوافق مع الامكانات ومتطلبات مصر ودول تكتل الكوميسا. S4+O3+O4 -4 دور ابحاث مراكز البحوث وخاصة الزراعية في توسيع المساحات المنزرعة بدول الكوميسا والحصول على اقصى كفاءة انتاجية وتتناسب مع متطلبات مصر ودول التكتل.	الخارجية W3+O2+O3-3 تطبيق نتائج البحث العلمي والدراسات والخبرات الاجنبية للتغلب على عدم كفاءة وكفاية الموارد المتاحة وايجاد البدائل لمواجهة اي تطورات محتملة في الدول المستوردة للمنتجات المصرية الزراعية. W4+O5+O4-4 ايجاد الية لعمل لجان تنسيقية بين الوزارات والهيئات فيما يخص الإنتاج والتجارة الخارجية لتيسير إقامة المشروعات المشتركة داخل دول تكتل الكوميسا والاستفادة من الموقع المميز لمصر وتسهيل مرور صادرات الدول داخل الحدود المصرية W5+O2+O3-5 تفعيل دور البحث العلمي للاستفادة من خبرات الدول الاجنبية للتوصل إلى اقصى كفاءة للتغلب على محدودية الميزانية المعدة لعمليات التصدير.
التهديدات(T) **T1**: عدم الاستقرار الأمني في بعض دول الكوميسا **T2**: زيادة حدة المنافسة بين المنتج المصري ومنتجات الأسواق الخارجية الاخرى. **T3**: الاضطرابات السياسية لبعض دول الكوميسا وتأثيرها على عمليات التبادل التجاري. **T4** : ضعف الاطار المؤسسي الذي يقوم بادارة الاتفاقيات والمعاهدات بين مصر ودول الكوميسا. **T5**: حدوث فجوة بين منتجات السوق المصرية ومتطلبات أسواق الكوميسا.	قوة / تهديدات(ST) S1+T4 -1 اقتناع القيادة السياسية بأهمية جهود التنمية المستدامة يستلزم تقوية الاطار المؤسسي للوزارات والهيئات ذات الصلة مع كافة الصلاحيات لإدارة الاتفاقيات والمعاهدات بين دول التكتل وأهمها وزارات الخارجية الصناعة الزراعة التجارة النقل البري والبحري والجوي المالية الضرائب والجمارك S2+T5 -2 الاستفادة من اهتمام الدولة بالتوسع في قطاع التصدير للسلع الزراعية بإقامة الأسواق المشتركة مع دول تكتل الكوميسا للتغلب على حدة المنافسة بين المنتج المصري والمنتجات المنافسة من الأسواق الاخرى. S2+T2+T3 -3 الاهتمام بالتصدير للدول عديمة الاستقرار الامني والسياسي باتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة من تأمين على البضائع المصدرة والمستوردة وتسليم واستلام البضائع في مناطق امنة بالدولة أو حدود الدول المجاورة لها S4+S5+T1 -4 تدريب الكوادر من دول تكتل الكوميسا وفرص التعليم بالجامعات والمراكز البحثية المصرية والمشروعات المشتركة جميعها عوامل قادرة على اذابة المشاكل السياسية وتوطيد العلاقات بين مصر ودول الكوميسا.	ضعف / تهديدات(WT) W2+T1-1 تعديل التشريعات والقوانين بما يسمح للمشروعات المقامة بدول لديها مشاكل سياسية مع مصر بدمجها مع مشروعات دول اخرى لديها علاقات طيبة بين مصر ودول الكوميسا التي لديها مشاكل سياسية مع مصر. W4+T1+T4-2 وضع الية للتنسيق بين الوزارات والهيئات المعنية بالإنتاج والتجارة الخارجية لتوطيد العلاقات وحل المشاكل السياسية والتجارية بين مصر وبعض دول تكتل الكوميسا وادارة الاتفاقيات بصورة محترفة ترضي جميع الاطراف. W5+T2+T3-3 الانسحاب من الدول التي تعاني من عدم الاستقرار الامني والاضطرابات السياسية في ظل محدودية الميزانية المعدة لعمليات الإنتاج

المصدر: إعداد الباحث.

ه. اقتناع القيادة السياسية بأهمية جهود التنمية المستدامة يستلزم تقوية الاطار المؤسسي للوزارات والهيئات ذات الصلة مع كافة الصلاحيات لإدارة الاتفاقيات والمعاهدات بين دول تكتل الكوميسا وأهمها وزارات الخارجية، الصناعة، الزراعة، التجارة، النقل البري والبحري والجوي، المالية، الضرائب والجمارك.

و. الاستفادة من اهتمام الدولة بالتوسع في قطاع التصدير بإقامة الأسواق المشتركة مع دول تكتل الكوميسا للتغلب على حدة المنافسة بين المنتج المصري والمنتجات المنافسة من الأسواق الاخرى.

ز. الاهتمام بالتصدير للدول عديمة الاستقرار الامني والسياسي باتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة من تامين على البضائع المصدرة والمستوردة وتسليم واستلام البضائع في مناطق امنة بالدولة أو حدود الدول المجاورة لها.

ح. تدريب الكوادر من دول تكتل الكوميسا وفرص التعليم بالجامعات والمراكز البحثية المصرية والمشروعات المشتركة جميعها عوامل قادرة على اذابة المشاكل السياسية وتوطيد العلاقات مع دول تكتل الكوميسا.

ط. استغلال منظومة تدريب العاملين عن طريق بروتوكولات التعاون مع الدول الصديقة لزيادة الوعي الكافي بأهمية تطوير قطاعي الصناعة والزراعة المصري.

ي. تطوير وتعديل اوجه القصور في التشريعات القانونية بما يتلاءم ويتناسب للاستفادة من الموقع المميز لمصر والمساحات المنزرعة داخل دول تكتل الكوميسا وزيادة نمو التجارة الخارجية للسلع الزراعية.

ك. تطبيق نتائج البحث العلمي والدراسات والخبرات الاجنبية للتغلب على عدم كفاءة وكفاية الموارد المتاحة وايجاد البدائل لمواجهة اي تطورات محتملة في الدول المستوردة للمنتجات الزراعية المصرية.

ل. ايجاد الية لعمل لجان تنسيقية بين الوزارات والهيئات فيما يخص الإنتاج والتجارة الخارجية للسلع الزراعية لتيسير إقامة المشروعات المشتركة داخل دول تكتل الكوميسا والاستفادة من الموقع المميز لمصر وتسهيل مرور صادرات دول التكتل داخل الحدود المصرية.

م. تفعيل دور البحث العلمي للاستفادة من خبرات الدول الاجنبية للتوصل إلى اقصى كفاءة انتاجية باقل تكاليف ممكنة للتغلب على محدودية الميزانية المعدة لعمليات الإنتاج.

ن. تعديل التشريعات والقوانين بما يسمح للمشروعات المقامة بدول لديها مشاكل سياسية مع مصر بدمجها مع مشروعات دول اخرى لديها علاقات طيبة بين مصر ودول تكتل الكوميسا التي لديها مشاكل سياسية مع مصر.

س. وضع الية للتنسيق بين الوزارات والهيئات المعنية بالإنتاج والتجارة الخارجية للسلع الزراعية لتوطيد العلاقات وحل المشاكل السياسية والتجارية بين مصر وبعض دول التكتل وادارة الاتفاقيات بصورة محترفة ترضي جميع الاطراف.

من خلال استعراض التحليل الرباعي للجوانب البيئية والاقتصادية للتجارة الخارجية الزراعية بين مصر ودول تكتل الكوميسا يتبين أن:

1) الهدف من التحليل الرباعي البيئي لا يقتصر على القاء الضوء على نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات وانما يمتد الهدف من استخدام التحليل الرباعي البيئي إلى توفير بدائل استراتيجية بناء على نتائج التحليل وذلك لتقريب صانع القرار من تحقيق الأهداف المرجوة، ويتم صياغة الاستراتيجيات البديلة (TOWS) من خلال عمل توليفة بين كلاً من نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات.

2) مجموع الاوزان المرجحة لاستراتيجية البيئة الداخلية بلغت حوالي (3.13) بينما بلغت حوالي (2.85) لاستراتيجية البيئة الخارجية وهذا يعني أن اداء المسئولين عن ملف التجارة الخارجية للسلع الزراعية المصرية مع دول تكتل الكوميسا متوسط وان صانعي السياسات الاقتصادية الزراعية لديهم الوعي الكافي بنقاط القوة والضعف ولديهم القدرة على استيعاب والاستجابة للمتغيرات التي قد تطرأ على البيئة الخارجية سواء كانت ذلك التغير هو فرصة فيحسن استخدامه أو تهديد فيتم تجنبه مما يعطي مؤشر قوي على أن هناك فرصة كبيرة لتطوير التجارة الخارجية المصرية للسلع الزراعية مع دول تكتل الكوميسا وذلك من خلال العمل على تطوير الموارد المادية والبشرية والقوانين واللوائح الخاصة بتنظيم التجارة الخارجية للسلع الزراعية بين مصر ودول تكتل الكوميسا.

3) الادارات أو القطاعات المسئولة عن تطوير التجارة الخارجية المصرية للسلع الزراعية تسعي إلى تحقيق التميز والريادة في خدمة قطاع الزراعة المصري بصفة خاصة وخدمة جميع فئات المجتمع بصفة عامة وتلتزم بحماية قطاع الزراعة المصري بما لديها من موارد بشرية ومادية وخبرات من خبراء وفنيين واداريين من خلال التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم على أساس احتياجات وتطلعات المجتمع المصري والمتغيرات التي قد تطرأ على العالم الخارجي.

المراجع

إبراهيم، و.س. (2019). التدفقات التجارية بين مصر ودول الكوميسا "نموذج الجاذبية"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2(20)، doi: 10.21608/JPSA.2019.87145

أبوقنديل، تامر عبدالحميد عبدالحي (2020). رؤية استراتيجية لإدارة عمليات الجراد الصحراوي: الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الزراعية البيئية، جامعة العريش.

آدم، حسن إبراهيم (2009). أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على الاقتصاد السوداني بالتركيز على منظمة الكوميسا، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان.

الطيب، الرشيد يوسف حاكم (2011). الآثار السياسية للتكتلات الاقتصادية في أفريقيا، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان.

غنمي، سامي غنمي علي (2022). التقييم البيو اقتصادي للإنتاج السمكي في بُحيرة البردويل، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد والارشاد الزراعي، كل التكنولوجيا والتنمية، جامعة الزقازيق.

لحمير، سارة ومحمد لحسن علاوي (2016). أثر الانفتاح التجاري على التلوث البيئي لدى دول الكوميسا للفترة ".(1980-2010) مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية 2: 21-30.

ملاوي، احمد إبراهيم وسارة عبد الوهاب لحيمر (2014). تأثير العولمة الاقتصادية على البيئة في دول الاتحاد الأوروبي ودول الكوميسا. مجلة جامعة الملك سعود، 26(1): 53-76.

الملخص العربي

التحليل الرباعي للجوانب البيئية والاقتصادية للسلع الزراعية بين مصر ودول الكوميسا

إسراء محمد خليل الشريف، سعاد عبدالفتاح إبراهيم، محمد أحمد السيد

قسم الاقتصاد والتنمية الريفية، كلية العلوم الزراعية البيئية، جامعة العريش، مصر.

يهدف البحث إلى قياس التحليل الرباعي للجوانب البيئية والاقتصادية للسلع الزراعة بين مصر ودول السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا، للتعرف على أهم نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تظهر في هذا التكتل، تتمثل المشكلة البحثية في دراسة الأثر الاقتصادي البيئي للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا على السلع الزراعية المصرية، وتبين من النتائج أن مجموع الاوزان المرجحة لاستراتيجية البيئة الداخلية بلغت حوالي (3.13) بينما بلغت حوالي (2.85) لاستراتيجية البيئة الخارجية وهذا يعني أن اداء المسئولين عن ملف التجارة الخارجية للسلع الزراعية المصرية مع دول تكتل الكوميسا متوسط وان صانعي السياسات الاقتصادية الزراعية لديهم الوعي الكافي بنقاط القوة والضعف ولديهم القدرة على استيعاب والاستجابة للمتغيرات التي قد تطرأ على البيئة الخارجية سواء كانت ذلك التغير هو فرصة فيحسن استخدامه أو تهديد فيتم تجنبه مما يعطي مؤشر قوي على أن هناك فرصة كبيرة لتطوير التجارة الخارجية المصرية للسلع الزراعية مع دول تكتل الكوميسا وذلك من خلال العمل على تطوير الموارد المادية والبشرية والقوانين واللوائح الخاصة بتنظيم التجارة الخارجية للسلع الزراعية بين مصر ودول تكتل الكوميسا.

الكلمات الاسترشادية: التحليل الرباعي، الكوميسا، السلع الزراعية، مصر.

REVIEWERS:
Dr. Ahmed Fawzy Hamed | ahm_fawzy79@yahoo.com
Dept. Agric. Econ, Fac. Agric., Zagazig Univ., Egypt.
Dr. Reyad Radwan | adyismail2@gmail.com
Dept. Agric. Econ. and Rural Develop., Fac. Environ. Agric. Sci., Arish Univ., Egypt.